درجة التزام البنوك التجارية الأردنية بمتطلبات الإفصاح للمعيار الدولي رقم (٧) لإعداد التقارير المالية

The Degree Commitment of the Jordanian Commercial Banks to Disclose the Requirements of International Financial Reporting Standard No. (7) on the Preparation of Financial Reporting

الأستاذ الدكتور عبدالناصر نور / جامعة الزرقاء – الأردن

م.م.عائشة عبدالستار العبيدي /الجامعة العراقية – العراق

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة التزام البنوك التجارية الأردنية بمتطلبات الإفصاح للمعيار الدولي رقم (٧) لإعداد التقارير المالية.

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان بتحليل القوائم المالية لعشرة بنوك تجارية أردنية في سوق عمان المالي ، متفاوتة في حجم البنك ، وفي ضوء ذلك جرى جمع وتحليل البيانات وأختبار الفرضيات باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). وتم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية لتحقيق أهداف الدراسة وبعد إجراء عملية التحليل لبيانات الدراسة، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها:

١- أن النسبة الإجمالية لمكونات المعيار الدولي رقم (٧) بالإفصاح في البنوك التجارية الأردنية بلغت (81.842%).
٢- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإبلاغ في معلومات القوائم المالية (قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة حقوق الملكية ، وقئمة التدفقات النقدية) تعود إلى الاختلاف في حجم البنك من حيث رأس المال ، عند مستوى دلالة إحصائية (٠.٠٥).

وقد توصلت الدراسة بما يلي :

١- اهتمام البنوك التجارية الأردنية بالإفصاح والتطبيق لبنود القوائم المالية غير المفصح عنها في كل من(قائمة المركز المالي ، قائمة الدخل ، قائمة حقوق الملكية ، قائمة التدفقات النقدية) .
٢- إجراء دراسة عن مدى تطبيق االقياس المحاسبي لمعيار الدولي رقم "٧" .
٣- قيام هيئة الأوراق المالية بمراجعة وتحليل المعلومات الواردة في تقارير البنوك لتحديد مدى كفايتها مع فرض العقوبات والغرامات اتجاه ذلك .

ABSTRACT

This study aimed to identify the degree of Jordanian Commercial Banks commitment in disclosure requirements in International Financial Reporting Standard No. (7) On the preparation of financial reports.

To achieve the objectives of the study, the researcher analyzed the financial statements for ten Jordanian Commercial banks of various sizes in the Amman Financial Market. In light of this the collection and analysis of data the hypotheses were tested using the Statistical Package for Social Sciences SPSS. Several statistical methods were used to achieve the objectives of the study and after.

1. The overall disclosure Percentage of the components of the international standard No. (7) for the commercial banks in Jordan amounted to (81.842%).
2. There is no statistical significant difference regarding the nature and limits of information disclosure for financial statements (income statement, financial position statement, stockholders equity statement and cash flow statement) related to the difference in bank capital at statistical significance level (0.05).

The study recommended the following:

1. Compliance of Jordanian commercial banks to disclose undisclosed items in the financial statements (income statement, financial position statement, stockholders statement and cash flow statement).
2. Conducting a study on the application of accounting measurement concerning (IFRS No. "7").
3. The Securities Commission to review and analyze the information contained in banks financial reports to determine their adequacy, with the imposition of penalties and fines on non complying banks.

المقدمة :

انطلاقاً من اهتمام سوق عمان المالي الأردني بتوسيع دائرة الإفصاح بشكل مستمر ظهر لدى الباحثان اهتمام سوق مالي برفع مستوى الإفصاح في سوق عمان المالي الأردني ، يرى الباحثان أن ذلك الاهتمام نتج عن كُثرة المشكلات التي حدثت للمستثمرين من جراء غياب بعض الإفصاحات المفقودة والتلاعب بالمعلومات الداخلية للبنوك التجارية الأردنية واستغلالها لدى بعض المستثمرين ، وتحقيقهم ميزة عن المستثمرين الآخرين الذين لايستطيعون الحصول على هذه المعلومات مما يخلق نوعاً من الإرباك والفوضى لمستوى الإداء داخل السوق . على ذلك تأتي قضية الإفصاح على رأس قائمة القضايا التي يهتم بها المتعاملون في سوق الأوراق المالية الرقابية القائمة على شؤون هذا السوق. وذلك لأن الإفصاح ضمان لسلامة حركة التعامل وكذلك للعدالة بين المتعاملين في السوق ومنع استئثار طرف بفرصة لاتتاح لأخر، وهذا ما دعا الباحثان الاهتمام بظاهرة الإفصاح وقياس درجة تحققها في البنوك التجارية الأردنية . ولهذا فإن الغرض من هذه الدراسة قياس درجة التزام البنوك التجارية الأردنية بالمعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (٧) لإعداد التقارير المالية .

مشكلة الدراسة وأسئلتها :

يتضمن المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (٧) المعنون بـ الأدوات المالية ، بنود الإفصاح التي يجب توفرها في التقارير المالية . وتتعلق مشكلة الدراسة الحالية بأن هناك بنوداً لم يتم الإفصاح عنها بموجب المعيار الدولي رقم (٧) من ضمنها الأصول والالتزامات، إضافة إلى ذلك دراسة ما يعتقده مجلس المعايير الدولية بأن مستخدمي الأدوات المالية بحاجة إلى معلومات من الممكن أن تؤثر على تقييم المستخدم للمركز المالي والأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية أو لمبلغ وتوقيت وتقلب التدفقات النقدية المستقبلية ، ومزيداً من الشفافية يتيح للمستخدمين أن يتخذ أحكاماً بناءً على المعلومات الأفضل حول القوائم التالية :

- قائمة الدخل الشامل ، قائمة المركز المالي ، قائمة التدفقات النقدية ، قائمة التغيير في حقوق الملكية ، الإيضاحات والملاحظات وتشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية المهمة ومعلومات توضيحية أخرى .

أسئلة الدراسة : يمكن تحقيق الغرض من هذهِ الدراسة من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

١- هل تلتزم البنوك التجارية الأردنية بمتطلبات الإفصاح في معلومات القوائم المالية (قائمة المركز المالي ، قائمة الدخل ، قائمة حقوق الملكية ، قائمة التدفقات النقدية) وفقاً للمعيار الدولي رقم (٧) ؟

٢- هل تتساوى الأهمية النسبية لمكونات المعيار الدولي رقم (٧) للقوائم المالية (قائمة المركز المالي ، قائمة الدخل ، قائمة حقوق الملكية ، قائمة التدفقات النقدية ، الإيضاحات والملاحظات المرفقة بالبيانات المالية) ؟

٣- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإبلاغ المطلوب في معلومات القوائم المالية حسب الاختلاف في حجم البنك (رأس المال) وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (٧) المعنون بـ الأدوات المالية: الإفصاحات؟

انسجاماً مع ما أهداف ومشكلة الدراسة فقد قام الباحثان بصياغة الفرضيات التالية :

Ho1 : لا تتساوي الأهمية النسبية لمكونات المعيار الدولي رقم (٧) في القوائم المالية (قائمة المركز المالي ، قائمة الدخل ، قائمة حقوق الملكية ، قائمة التدفقات النقدية) بالإفصاح في البنوك التجارية الأردينة .

Ho2 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإبلاغ المطلوب في معلومات القوائم المالية (قائمة المركز المالي ، قائمة الدخل ، قائمة حقوق الملكية ، قائمة التدفقات النقدية) حسب الاختلاف في حجم البنك (رأس المال) وفقاً للمعايير الدولية المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (٧) عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq$ ٠.٠٥) .

أهميـــة الدراســـة : تنبـع أهميـة الدراسـة مـن أهميـة الموضـوع الـذي تتناولـه وهـو درجـة التـزام البنـوك التجاريـة الأردنيـة بمتطلبـات الإفصـاح فـي المعيـار الـدولي لإعـداد التقـارير الماليـة وخاصـة المعيـار الـدولي رقـم "٧" المعنـون بـ الأدوات الماليـة : الإفصـاحات وذلـك لأهميتـهُ فـي تزويـد معلومـات مهمـة لمتخـذي القـرارات الاسـتثمارية والائتمانيـة، ومسـاعدة للمسـتثمرين والـدائنين تمكـنهم مـن تقـدير المبـالغ ، والتوقيـت ، والتـدفقات النقديـة المسـتقبلية ، وتـوفير معلومـات خاصـة بـالموارد الاقتصـادية ، والمتطالبـات الخاصـة بتلـك المـوارد وأي تغييـرات تطـرأ عليها.

أهداف الدراسة : تتمثل أهداف الدراسة في تحقيق ما يلي :

١. التعـرف علـى الإطـار المفـاهيمي للإفصـاح المتعلـق بالمعيـار الـدولي رقـم (٧) المعنـون بـ "الأدوات المالية : الإفصاحات " .
٢. التعـرف علـى درجـة التـزام البنـوك التجاريـة الأردنيـة بمتطلبـات الإفصـاح عـن القـوائم الماليـة مـن ضـمنها (قائمـة الـدخل الشـامل وقائمـة المركـز المـالي وقائمـة التـدفقات النقديـة وقائمة التغيير في حقوق الملكية والإيضاحات والإفصاحات).
٣. التعـرف علـى مقـدار الأهميـة النسـبية للإفصـاح بكـل قائمـة مـن القـوائم الماليـة وفقـاً للمعيـار الدولي رقم (٧) .
٤. التعـرف علـى الفـروق فـي طبيعـة الإفصـاح للقـوائم الماليـة حسـب الاخـتلاف فـي رأس المال وفقاً للمعيار الدولي رقم (٧) .

حـــدود الدراســـة : تشـمل حـدود الدراسـة وقتهـا ومكانهـا ومجالهـا التطبيقـي ، ولـذلك فـأن الوقـت الـذي سـتُطبّق فيـه الدراسـة وهـو ٢٠٠٩-٢٠١٠ ومجـال هـذه الدراسـة التطبيقـي سـيكون فـي درجـة إلتـزام البنـوك التجاريـة الأردنيـة بمتطلبـات الإفصـاح للمعيـار الـدولي رقـم (٧) لإعـداد التقارير المالية في سوق عمان المالي .

محددات الدراسة : يمكن إيجاز أهم المحددات للدراسة كما يلي :

١- إن الدراسـة الحاليـة تتطـرق إلـى معالجـة درجـة التـزام البنـوك التجاريـة الأردنيـة المنصـوص عليهـا فـي المعيـار الـدولي رقـم (٧) لإعـداد التقـارير الماليـة المعنـون بـ الأدوات الماليـة : الإفصاحات.
٢- سـوف يـتم الاعتمـاد علـى التقـارير الماليـة المنشـورة للبنـوك التجاريـة عينـة الدراسـة مـا بـين ٢٠٠٩ -٢٠١٠ وهي لمدة سنتين فقط .

مجتمع الدراسة وعينتها :

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي لنهاية عام ٢٠١٠ والبالغ عددها ثلاثة عشر بنكاً (سوق عمان المالي النشرة السنوية ٢٠١١) أما **عينة الدراسة** فهي طبقية عشوائية تشمل عشرة بنوك تجارية من مجتمع الدراسة تم اختيارها بأسلوب عشوائي من بين البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي والتي تم إعتماد قوائمها المالية المنشورة للفترة من عام ٢٠٠٩-٢٠١٠ وهي فترة الدراسة .

أساليب ومصادر جمع المعلومات:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على نوعين من مصادر المعلومات هما المصادر الأولية والمصادر الثانوية .اما فيما **البيانات الأولية** وهي البيانات التي تم الحصول عليها من خلال القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية المشمولة في عينة الدراسة والمدرجة في سوق عمان المالي للفترة ما بين عام ٢٠٠٩- ٢٠١٠ **فيما يتعلق بالبيانات الثانوية** وهي البيانات التي الحصول عليها من المصادر المكتبية ومن المراجعة الأدبية للدراسات السابقة من أجل وضع الأسس العلمية والإطار النظري لهذهِ الدراسة وهي الكتب ، والدوريات ، والمقابلات ، وشبكة المعلومات الإلكترونية

المعالجة الإحصائية التي أستخدمها بالدراسة :

تم استخدام الرزمة الإحصائية (SPSS) لإجراء التحليل المناسب لإختبار فرضيات الدراسة وذلك على النحو التالي:

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للتعرف على الاختلاف إن وجد حسب الاختلاف في رأس المال وعدد الفروع ، وتم استخدام التحليل العاملي بطريقة أعلى تباين وذلك للتعرف على مقدار الأهمية النسبية لكل قائمة من القوائم المالية . وتحليل التباين الأحادي (OneWay ANOVA) للتعرف على الاختلاف إن وجد حسب الاختلاف رأس المال. اضافة الى الدوريات العلمية والنشرات المختصة التقارير الصادرة عن الجهات المختصة والهيئات المختصة ومراكز الأبحاث ، و المعلومات المتوفرة على شبكة الانترنت والمواقع الالكترونية .

نتائج التحليل واختبار الفرضيات

لاختبار فرضيات البحث ، والاستدلالات الإحصائية الخاصة بكل منها باستخدام الطرق الإحصائية كالتحليل العاملي وتحليل التباين الأحادي حسب كل فرضية من الفرضيات. ولغرض التسلسل في عرض النتائج التي توصل إليها الباحثان ، حيث قام الباحثان بما يلي : -

التحليل الوصفي لبيانات البنوك مجتمع الدراسة

أولاً: قائمة الدخل : يوضح الجدول رقم (١) قائمة الدخل للبنوك التجارية الأردنية ، إذ يتضح أن معدلات الدخل للبنوك التجارية الأردنية محل الدراسة تراوحت بين أدنى حد للبنك الأهلي الأردني بمعدل بلغ (1137103) مليون دينار وأعلى حد للبنك الاستثماري بمعدل بلغ (7933621) مليون دينار، ومن حيث متطلبات الإفصاح لمكونات قائمة الدخل طبقاً للمعيار الدولي رقم (٧) فيلاحظ ومن خلال قوائم الدخل المعروضة في الملاحق أن البنوك التجارية الأردنية محل الدراسة منها من يفصح بشكل كامل وأخرى لا تفصح بشكل كامل لبنود ومكونات قائمة الدخل المتعارف عليها.

الجدول رقم (١) : قائمة الدخل للبنوك التجارية الأردنية

البنك	معدل الدخل لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ *
البنك العربي	2221187
البنك الأهلي الأردني	1137103
البنك الأردني الكويتي	1552370
البنك التجاري الأردني	2783454
بنك المال الأردني	1222207
بنك الأردن	4330322
البنك الاستثماري	7933621
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1340349
بنك الاتحاد	2666305

* الأرقام الواردة بالجدول بالملايين

قائمة المركز المالي : كما يوضح الجدول رقم (٢) قائمة المركز المالي للبنوك التجارية الأردنية، إذ يتضح أنه ومن حيث متطلبات الإفصاح لمكونات قائمة المركز المالي الكلية طبقاً للمعيار الدولي رقم (٧) فيلاحظ ومن خلال قوائم المركز المالي للبنوك التجارية الاردنية محل الدراسة تفصح بشكل كامل عن بنود قائمة المركز المالي المرتبطة بكل من مجموع الموجودات ومجموع المطلوبات ومجموع حقوق المساهمين.

الجدول رقم (٢) : قائمة المركز المالي للبنوك التجارية الأردنية

البنك	المضمون	المعدل لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ *
البنك العربي	مجموع الموجودات	٢٩٧٧٤٦٢
	مجموع المطلوبات	٢٨١٩١٦٢
	مجموع حقوق المساهمين	٥٦٩١٦٦٢
البنك الأهلي الأردني	مجموع الموجودات	٢٦٧٢٥٣٨
	مجموع المطلوبات	٢٥٠٩٩٨٢
	مجموع حقوق المساهمين	٢٢٣٨٥٧٩
البنك الأردني الكويتي	مجموع الموجودات	٢٥٩٩٩١٢
	مجموع المطلوبات	٢٣٤٣٦٥١
	مجموع حقوق المساهمين	٧٣٥٩٥٢٦
البنك التجاري الأردني	مجموع الموجودات	١٠٨٧١٥٨
	مجموع المطلوبات	٧٢٦٩٧١٩
	مجموع حقوق المساهمين	١٦١٧١١٢
بنك المال الأردني	مجموع الموجودات	٢٣٧٧٦٨٢
	مجموع المطلوبات	٦٧٥٣٤٣٦
	مجموع حقوق المساهمين	٣١٧٠٢١١
بنك الأردن	مجموع الموجودات	٩١٩٦٤٤٨
	مجموع المطلوبات	٩٩٩٤٢٥٩
	مجموع حقوق المساهمين	٢٨٨٦٢٨٤
البنك الاستثماري	مجموع الموجودات	٨٥٨٠٥٤٢
	مجموع المطلوبات	٢٣٠٧٩٠٨
	مجموع حقوق المساهمين	٦٨٦٧٢٢٣
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	مجموع الموجودات	١٦٠٣٠٦٩
	مجموع المطلوبات	٤٠٩٧٧٠٤
	مجموع حقوق المساهمين	٧٠٤٥٤٥١
بنك الاتحاد	مجموع الموجودات	٢٢٢٦٩٠٧
	مجموع المطلوبات	١٦٦٤٩٤٥
	مجموع حقوق المساهمين	٤٦٨٧٤٧٦

* الأرقام الواردة بالجدول بالملايين

قائمة حقوق الملكية : ويبين الجدول رقم (٣) قائمة حقوق الملكية للبنوك التجارية الأردنية، إذ يتضح أنه ومن حيث متطلبات الإفصاح لمكونات قائمة حقوق الملكية طبقاً للمعيار الدولي رقم (٧) فيلاحظ ومن خلال قوائم حقوق الملكية للبنوك التجارية الاردنية محل الدراسة تفصح بشكل كامل عن بنود قائمة حقوق الملكية.

الجدول رقم (٣) : قائمة حقوق الملكية للبنوك التجارية الأردنية

البنك	المعدل لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ *
البنك العربي	2496919
البنك الأهلي الأردني	3637972
البنك الأردني الكويتي	5181142
البنك التجاري الأردني	1114215
بنك المال الأردني	3141936
بنك الأردن	8661260
البنك الاستثماري	1232752
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1633809
بنك الاتحاد	6314172

* الأرقام الواردة بالجدول بالملايين

قائمة التدفقات النقدية :ويبين الجدول (٤) قائمة التدفقات النقدية للبنوك التجارية الأردنية، إذ يتضح أنه ومن حيث متطلبات الإفصاح لمكونات قائمة التدفقات النقدية طبقاً للمعيار الدولي رقم (٧) فيلاحظ ومن خلال قوائم التدفقات النقدية المعروضة في الملاحق أن البنوك التجارية الاردنية محل الدراسة تفصح بشكل كامل عن بنود قائمة التدفقات النقدية.

الجدول رقم (٤) : قائمة التدفقات النقدية للبنوك التجارية الأردنية

البنك	المعدل لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ *
البنك العربي	1950781
البنك الأهلي الأردني	9128449
البنك الأردني الكويتي	3141355
البنك التجاري الأردني	1201639
بنك المال الأردني	3058715
بنك الأردن	2826890
البنك الاستثماري	9114807
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	5234129
بنك الاتحاد	4560004

* الأرقام الواردة بالجدول بالملايين

اختبار فرضيات الدراسة

لقد قام الباحثان في هذا الجانب على اختبار فرضيات الدراسة الرئيسة ، إذ تركزت مهمة هذه الفقرة على اختبار مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة من خلال استخدام التحليل العاملي وتحليل التباين الأحادي، وذلك كما يلي:

الفرضية الأولى : **لا تتساوى الأهمية النسبية لمكونات المعيار الدولي رقم (٧) (قائمة الدخل ؛ قائمة المركز المالي ؛ قائمة حقوق الملكية ؛ قائمة التدفقات النقدية) بالإفصاح في البنوك التجارية الأردني**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام التحليل العاملي، كما هو موضح بالجدول رقم (5).

جدول رقم (5):نتائج اختبار التحليل العاملي للأهمية النسبية لمكونات المعيار الدولي رقم (٧)

مكونات المعيار الدولي رقم (٧)	التباين المفسر	التباين المجمع
قائمة الدخل	33.701	33.701
قائمة المركز المالي	13.421	47.122
قائمة حقوق الملكية	7.620	54.742
قائمة التدفقات النقدية	27.100	81.842

وباستخدام أسلوب التحليل العاملي Factor Analysis بطريقة أعلى تباين Varimax لتحديد الأهمية النسبية لمكونات المعيار الدولي رقم (٧) (قائمة الدخل ؛ قائمة المركز المالي ، قائمة حقوق الملكية ، قائمة التدفقات النقدية) بالإفصاح في البنوك التجارية الاردنية. يتضح من الجدول رقم (٥) أن نسبة التفسير الإجمالية لمكونات المعيار الدولي رقم (٧) بالإفصاح في البنوك التجارية الأردنية بلغت (81.842%). وأن قائمة الدخل فسرت ما نسبته (33.701%). فيما فسرت قائمة التدفقات النقدية ما نسبته (27.100%). وفسرت قائمة المركز المالي ما نسبته (13.421%). وأخيراً، فسرت قائمة حقوق الملكية ما نسبته (7.620%). ومن خلال الجدول (6) يلاحظ أن قائمة الدخل تكونت من (١٦) مطلوباً فرعياً، وبنسبة إجمالية للتفسير بلغت (33.701%) وقد تراوحت فيه معدلات التحميل بين أدنى درجة (0.648) لمخصص تدني تسهيلات إئتمانية مباشره وأعلى درجة (0.854) لصافي إيراد العمولات.

جدول رقم (6): نتائج اختبار التحليل العاملي للأهمية النسبية لمكونات قائمة الدخل

مكونات قائمة الدخل	معدل التحميل	التباين المفسر	التباين المجمع
فوائد دائنة	0.828	33.701	33.701
فوائد مدينه	0.813		
صافي إيراد الفوائد	0.723		
صافي إيراد العمولات	0.854		
صافي إيراد الفوائد والعمولات	0.690		
أرباح خسائر موجوداتمالية للمتاجرة	0.819		
أرباح خسائر موجودات مالية محددة القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	0.787		
أرباح خسائر موجودات مالية متوفرة للبيع	0.821		
إيرادات أخرى	0.809		
مصاريف أخرى	0.836		
استهلاكات وإطفاءات	0.728		
مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة	0.648		
مخصصات أخرى	0.676		
الربح قبل الضريبة	0.838		
مصروف ضريبة الدخل	0.779		
صافي التغير المتراكم في القيمة العادلة	0.756		

كما يبين الجدول (7) مكونات قائمة التدفقات النقدية والمتضمنة (٢٨) مطلوباً فرعياً، وبنسبة تفسير إجمالية بلغت (27.100%) وقد تراوحت فيه معدلات التحميل بين أدنى درجة (0.351) للتامينات النقدية وأعلى درجة (0.811) لصافي التدفقات النقدية في عمليات التشغيل .

جدول (7): نتائج اختبار التحليل العاملي للأهمية النسبية لمكونات قائمة التدفقات النقدية

مكونات قائمة التدفقات النقدية	معدل التحميل	التباين المفسر	التباين المجمع
الربح للسنه قبل الضريبة	0.502		
استهلاكلات وإطفاءات	0.652		
ديون معدومة	0.747		
أرباح ـ خسائر بيع الموجودات المالية الثابته	0.563		
أرباح ـ خسائر إعادة تقييم موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل االشامل	0.632		
أرباح ـ خسائر إعادة تقييم موجودات مالية للمتاجرة	0.772		
مخصصات أخرى	0.634		
الزيادة ـ النقص في الموجودات	0.79		
أرصدة لدى بنوك مركزية	0.583		
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	0.553		
تسهيلات ائتمانية	0.707		
موجودات مالية للمتاجرة	0.749		
موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	0.789		
الموجودات الأخرى	0.646	27.100	60.801
الزيادة ـالنقص في المطلوبات	0.613		
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	0.604		
ودائع عملاء	0.556		
تأمينات نقدية	0.351		
مطلوبات أخرى	0.582		
صافي التدفقات النقدية في عمليات التشغيل	0.811		
شراء موجودات مالية متوفرة للبيع	0.770		
استحقاقات موجودات مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق	0.652		
شراء ـ موجودات مالية ثابتة	0.533		
صافي للاستحقاقات النقدية في عمليات الاستثمار	0.546		
التنقص ـ الزيادة في الأموال المقترضة	0.618		
بيع ـ شراء أسهم خزنية	0.500		
أرباح موزعة على المساهمين	0.504		
صافي الاستخدامات من عمليات التحويل	0.613		

وقد شكلت الأهمية النسبية لقائمة المركز المالي المرتبة الثالثة و(٢٥) مطلوباً فرعية وبنسبة إجمالية للتفسير بلغت (13.421%) وكما هو موضح بالجدول (8) وقد تراوحت فيه معدلات التحميل بين أدنى درجة (0.376) للاحتياطي الاختياري وأعلى درجة (0.836) لرأس المال المدفوع.

جدول رقم (8):نتائج اختبار التحليل العاملي للأهمية النسبية لمكونات قائمة المركز المالي

مكونات قائمة المركز المالي	معدل التحميل	التباين المفسر	التباين المجمع
موجودات مالية لمتاجرة	0.814		
موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	0.813		
مشتقات مالية قيمة عادلة موجبة	0.807		
موجودات مالية متوفرة للبيع	0.804		
موجودات مالية متحفظ بها لتاريخ الاستحقاق	0.759		
موجودات ثابته	0.753		
موجودات أخرى	0.665		
تأمينات نقدية	0.646		
مشتقات نقدية ـ قيمة سالبة	0.613		
أموال مقترضة	0.517		
مخصص ضريبة الدخل	0.610	13.421	74.222
مخصصات أخرى	0.467		
مطلوبات أخرى	0.502		
رأس المال المدفوع	0.836		
علاوة إصدار	0.831		
احتياطي إجباري	0.821		
احتياطي اختياري	0.376		
احتياطي عام	0.815		
أرباح مدورة	0.516		
احتياطي تقيم موجودات مالية متوفر للبيع	0.613		
أرباح مقترح توزيعها	0.531		
التنمية مجموع المساهمين	0.620		

وأخيراً ، ما يتعلق بالأهمية النسبية لقائمة حقوق الملكية ، فقد أظهرت النتائج أن مجموع العناصر المكونة لها تكونت من (٦) مطلوبات فرعية وبنسبة إجمالية للتفسير بلغت (7.620%) . إذ تراوحت فيه معدلات التحميل بين أدنى درجة (0.705) لاحتياطي مخاطرة مصرفية عامة وأعلى درجة (0.835) للاحتياطي العام ، وكما هو موضح بالجدول رقم (9).

جدول رقم (9) :نتائج اختبار التحليل العاملي للأهمية النسبية لقائمة حقوق الملكية

المعيار المحاسبي الدولي الثاني	معدل التحميل	التباين المفسر	التباين المجمع
صافي التنفيذ في القيمة العادلة	0.720	7.620	81.842
احتياطي عام	0.835		
احتياطي	0.705		
احتياطي تقييم موجودات مالية متوفرة للبيع	0.766		
أرباح مدوره	0.808		
أرباح مقترح توزيعها	0.766		

وعليه ، يتبين من خلال النتائج السابقة أنه لا تتساوى الأهمية النسبية لمكونات المعيار الدولي رقم (٧). وعليهِ تقبل الفرضية العدمية (الصفرية) التي تنص على:

لا تتساوى الأهمية النسبية لمكونات المعيار الدولي رقم (٧) (قائمة الدخل ، قائمة المركز المالي ، قائمة حقوق الملكية ، قائمة التدفقات النقدية) بالإفصاح في البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الرئيسة الثانية : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإبلاغ المطلوب في معلومات القوائم المالية (قائمة الدخل ، قائمة المركز المالي ، قائمة حقوق الملكية ، قائمة التدفقات النقدية) حسب الاختلاف في حجم البنك من حيث رأس المال وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (٧) المعنون بالأدوات المالية : الإيضاحات عند مستوى دلالة (٠.٠٥).

لاختبار هذه الفرضية تم تقسيمها إلى أربع فرضيات فرعية ، وتم استخدام اختبار تحليل التباين الاحادي لاختبار كل فرضية فرعية على حدة ، وكما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإبلاغ المطلوب في معلومات قائمة الدخل حسب الاختلاف في حجم البنك من حيث رأس المال وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (٧) المعنون بالادوات المالية . الإيضاحات عند مستوى دلالة (٠.٠٥).

لاختبار هذه الفرضية أستخدم تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA للتحقق من وجود اختلاف بين طبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة الدخل الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في رأس المال هذه البنوك وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (٧). كما هو موضح في الجدول (10).

جدول (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة الدخل الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في رأس المال وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (٧)

رأس المال	عدد البنوك		طبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة الدخل الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية
أقل من ١٠٠ مليون	٢	المتوسط الحسابي	128876493.8
		الانحراف المعياري	5886344.7
من ١٠٠ ـ ٢٠٠ مليون	٣	المتوسط الحسابي	274964981.2
		الانحراف المعياري	7043052.5
أكثر من ٢٠٠ مليون	٤	المتوسط الحسابي	609339573.9
		الانحراف المعياري	65780624

يتضح من الجدول (10) أن أعلى المتوسطات الحسابية لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة الدخل الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في رأس المال وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (٧) كانت لدى البنوك التي يزيد رأس مالها على ٢٠٠ مليون. ولمعرفة دلالة هذا الاختلاف حسب رأس المال ، تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA والجدول (١١) يبين ذلك.

جدول (١١) نتائج اختبار الاختلاف لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة الدخل الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في رأس المال وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (٧)

	مصدر التباين	مجموع المربعات SOS	متوسط مجموع المربعات MS	درجات الحرية DF	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig.*
طبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة الدخل الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية	بين المجموعات	٠.٤٣٠	٠.٢١٥	٢	١.١٤٢	٠.٣٨٠
	داخل المجموعات	١.١٢٩	٠.١٨٨	٦		
	المجموع	١.٥٥٨				

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول (١١) عدم وجود اختلاف دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\leq 0.05\alpha$) في طبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة الدخل الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في رأس المال وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (٧) حيث كانت قيمة المُختبر الإحصائي (F) غير دالة عند مستوى الدلالة ($0.05\alpha \geq$) بقيمة بلغت (١.١٤٢). وعليه تقبل الفرضية العدمية (الصفرية) التي تنص على: **عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإبلاغ المطلوب في معلومات قائمة الدخل حسب الاختلاف في حجم البنك من حيث رأس المال وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (٧) عند مستوى دلالة (٠.٠٥).**

الفرضية الفرعية الثانية :لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإبلاغ المطلوب في معلومات قائمة المركز المالي حسب الاختلاف في حجم البنك من حيث رأس المال وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المنصوص عليها في

المعيار الدولي رقم (٧) المعنون بالأدوات المالية . الإيضاحات عند مستوى دلالة (٠.٠٥).

لاختبار هذه الفرضية استخدم تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA للتحقق من وجود اختلاف بين طبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة المركز المالي الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في رأس المال هذه البنوك وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (٧). كما هو موضح في الجدول (١٢).

جدول (١٢) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة المركز المالي الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في رأس المال وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (٧)

رأس المال	عدد البنوك		طبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة المركز المالي الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية
أقل من ١٠٠ مليون	٢	المتوسط الحسابي	128876493.8
		الانحراف المعياري	5886344.7
من ١٠٠ ـ ٢٠٠ مليون	٣	المتوسط الحسابي	274964981.2
		الانحراف المعياري	7043052.5
أكثر من ٢٠٠ مليون	٤	المتوسط الحسابي	609339573.9
		الانحراف المعياري	65780624

يتضح من الجدول (١٢) أن أعلى المتوسطات الحسابية لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة المركز المالي الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في رأس المال وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (٧) كانت لدى البنوك التي يزيد رأس مالها على ٢٠٠ مليون. ولمعرفة دلالة هذا الاختلاف حسب رأس المال ، تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA والجدول (١٣) يبين ذلك.

جدول (١٣) نتائج اختبار الاختلاف لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة المركز المالي الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في رأس المال وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (٧).

	مصدر التباين	مجموع المربعات SOS	متوسط مجموع المربعات MS	درجات الحرية DF	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig.*
طبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة المركز المالي الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية	بين المجموعات	٠.٥٤٥	٠.٢٧٢	٢	٠.٤٩٣	٠.٦٣٤
	داخل المجموعات	٣.٣١٨	٠.٥٥٣	٦		
	المجموع	٣.٨٦٣				

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول (١٣) عدم وجود اختلاف دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠.٠٥).في طبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة المركز المالي الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في رأس المال وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (٧) حيث كانت قيمة المَختبر الإحصائي (F) غير دالة عند مستوى الدلالة (٠.٠٥).بقيمة بلغت (٠.٤٩٣). وعليه تقبل الفرضية العدمية (الصفرية) التي تنص على: **عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإبلاغ المطلوب في معلومات قائمة المركز المالي حسب الاختلاف في حجم البنك من حيث رأس المال وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (٧) عند مستوى دلالة (٠.٠٥).**

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإبلاغ المطلوب في معلومات قائمة حقوق الملكية حسب الاختلاف في حجم البنك من حيث رأس المال وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (٧) المعنون بالأدوات المالية . الإيضاحات عند مستوى دلالة (٠.٠٥).

لاختبار هذه الفرضية استخدم تحليل التباين الأحادي ANOVA One Way للتحقق من وجود اختلاف بين طبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة حقوق الملكية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في رأس المال هذه البنوك وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (٧). كما هو موضح في الجدول (14) .

جدول (١٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة حقوق الملكية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في رأس المال وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (٧)

رأس المال	عدد البنوك		طبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة حقوق الملكية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية
أقل من ١٠٠ مليون	٢	المتوسط الحسابي	128876493.8
		الانحراف المعياري	5886344.7
من ١٠٠ ـ ٢٠٠ مليون	٣	المتوسط الحسابي	274964981.2
		الانحراف المعياري	7043052.5
أكثر من ٢٠٠ مليون	٤	المتوسط الحسابي	609339573.9
		الانحراف المعياري	65780624

يتضح من الجدول (١٤) أن أعلى المتوسطات الحسابية لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة حقوق الملكية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في رأس المال وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (٧) كانت لدى البنوك التي يزيد رأس مالها عن ٢٠٠ مليون. ولمعرفة دلالة هذا الاختلاف حسب رأس المال، تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA والجدول (١٥) يبين ذلك .

جدول (١٥) نتائج اختبار الاختلاف لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة حقوق الملكية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في رأس المال وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (٧)

	مصدر التباين	مجموع المربعات SOS	متوسط مجموع المربعات MS	درجات الحرية DF	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig.*
طبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة حقوق الملكية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية	بين المجموعات	٠.٠٤٣	٠.٠٢١	٢	٠.٣٥٤	٠.٧١٦
	داخل المجموعات	٠.٣٦٣	٠.٠٦١	٦		
	المجموع	٠.٤٠٦				

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول (١٥) عدم وجود اختلاف دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠.٠٥) في طبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة حقوق الملكية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في رأس المال وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (٧) حيث كانت قيمة المُختبر الإحصائي (F) غير دالة عند مستوى الدلالة (٠.٠٥) بقيمة بلغت (٠.٣٥٤). وعليه تقبل الفرضية العدمية (الصفرية) التي تنص على: **عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإبلاغ المطلوب في معلومات قائمة حقوق الملكية حسب الاختلاف في حجم البنك من حيث رأس المال وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (٧) عند مستوى دلالة (٠.٠٥) .**

الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإبلاغ المطلوب في معلومات قائمة التدفقات النقدية حسب الاختلاف في حجم البنك من حيث رأس المال وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (٧) المعنون بالادوات المالية . الإيضاحات عند مستوى دلالة (٠.٠٥).

لاختبار هذه الفرضية استخدم تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA للتحقق من وجود اختلاف بين طبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة التدفقات النقدية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في رأس المال هذه البنوك وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (٧). كما هو موضح في الجدول (١٦).

جدول (١٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة التدفقات النقدية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في رأس المال وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (٧)

رأس المال	عدد البنوك		طبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة التدفقات النقدية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية
أقل من ١٠٠ مليون	٢	المتوسط الحسابي	128876493.8
		الانحراف المعياري	5886344.7
من ١٠٠ - ٢٠٠ مليون	٣	المتوسط الحسابي	274964981.2
		الانحراف المعياري	7043052.5
أكثر من ٢٠٠ مليون	٤	المتوسط الحسابي	609339573.9
		الانحراف المعياري	65780624

يتضح من الجدول (١٦) أن أعلى المتوسطات الحسابية لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة التدفقات النقدية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في رأس المال وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (٧) كانت لدى البنوك التي يزيد رأس مالها على ٢٠٠ مليون. ولمعرفة دلالة هذا الاختلاف حسب رأس المال، تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA Way One والجدول (١٧) يبين ذلك.

جدول (١٧) نتائج اختبار الاختلاف لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة التدفقات النقدية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في رأس المال وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (٧)

	مصدر التباين	مجموع المربعات SOS	متوسط مجموع المربعات MS	درجات الحرية DF	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig.*
طبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة التدفقات النقدية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية	بين المجموعات	٠.١٧١	٠.٠٨٦	٢	٠.٤٢١	٠.٧٦٤
	داخل المجموعات	١.٤٥٣	٠.٢٤٢	٦		
	المجموع	١.٦٢٤				

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول (١٧) عدم وجود اختلاف دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠.٠٥) في طبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات

قائمة التدفقات النقدية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية حسب الاختلاف في رأس المال وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (٧) حيث كانت قيمة المَختبر الإحصائي (F) غير دالة عند مستوى الدلالة (٠.٠٥) بقيمة بلغت (١.١٤٢). وعليه تقبل الفرضية العدمية (الصفرية) التي تنص على: **عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإبلاغ المطلوب في معلومات قائمة التدفقات النقدية حسب الإختلاف في حجم البنك من حيث رأس المال وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (٧) عند مستوى دلالة (٠.٠٥).**

النتائج والتوصيات: في ضوء الهدف الرئيسي للدراسة الذي تمركز جعل درجة التزام البنوك التجارية الأردنية بمتطلبات الإفصاح للمعيار الدولي رقم (٧) لإعداد التقارير المالية ، وفي ضوء تحليل القوائم المالية لهذهِ البنوك التجارية ودرجة إلتزام هذه البنوك بمتطلبات الإفصاح للمعيار الدولي رقم (٧) فقط توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

النتائج :

١- أن البنوك التجارية الأردنية محل الدراسة منها من يفصح بشكل كامل وأخرى لا تفصح بشكل كامل لبنود ومكونات قائمة الدخل المتعارف عليها .

٢- أن البنوك التجارية الأردنية محل الدراسة تفصح بشكل كامل عن بنود قائمة المركز المالي المرتبطة بكل من مجموع الموجودات ومجموع المطلوبات وحقوق المساهمين

٣- أن البنوك التجارية الأردنية محل الدراسة تفصح بشكل كامل عن بنود قائمة حقوق الملكية .

٤- أن البنوك التجارية الأردنية محل الدراسة تفصح بشكل كامل عن بنود قائمة التدفقات النقدية .

٥- لا تتساوى الإهمية النسبية لمكونات المعيار الدولي رقم (٧) بالقوائم المالية (قائمة المركز المالي ، قائمة الدخل ، قائمة حقوق الملكية ، قائمة التدفقات النقدية) بالإفصاح في البنوك التجارية الأردنية وهذه النتيجة تتعارض مع دراسة (الفضل ، ٢٠٠١) والتي أوصت بأن هنالك درجة التزام مرتفعة بمعيار المحاسبة الدولي رقم (١) فيما يتعلق بمتطلبات الإفصاح عن مكونات القوائم المالية والمعلومات المقارنة لمعايير المحاسبة الدولية ومعلومات حول الأسهم .

٦- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإبلاغ المطلوب في معلومات قائمة الدخل حسب الاختلاف في حجم البنك من حيث رأس المال وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (٧) عند مستوى دلالة إحصائية (٠.٠٥) وهذه النتيجة تتعارض مع دراسة (الفضل ،

٢٠٠١) هنالك التزام مناسب بالإفصاح عن المتطلبات التالية: الإفصاح عن إعادة التصنيف ، والتوزيعات ووصف الاحتياطيات ، والتوقيت المناسب ، وفرضية الأستمرارية ، والإفصاح في قائمة الدخل .

٧- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإبلاغ المطلوب في معلومات قائمة المركز المالي حسب الاختلاف في حجم البنك من حيث رأس المال وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (٧) عند مستوى دلالة إحصائية (٠.٠٥) وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (لايقة ، ٢٠٠٧) وقد خلصت الدراسة إلى عدم كفاية المعلومات التي تم الإفصاح عنها في القوائم المالية لتلبية احتياجات المستخدمين .

٨- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإبلاغ المطلوب في معلومات قائمة حقوق الملكية حسب الاختلاف في حجم البنك من حيث رأس المال وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (٧) عند مستوى دلالة إحصائية (٠.٠٥) وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (لايقة، ٢٠٠٧) أشارت إلى عدم التزام البنك بإعداد القوائم المالية للبنك وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية.

٩- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإبلاغ المطلوب في معلومات قائمة التدفقات النقدية حسب الاختلاف في حجم البنك من حيث رأس المال وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (٧) عند مستوى دلالة إحصائية (٠.٠٥) وهذه النتيجة تتعارض مع دراسة (أحمد ، ٢٠٠٨) وجدت الدراسة إلى النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تعد مهمة لتقييم كل من سيولة المنشأة وجودة الأرباح من وجهة نظر محللي الائتمان ومحللي الأوراق المالية .

١٠- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإبلاغ المطلوب في معلومات قائمة الدخل حسب الاختلاف في حجم البنك من حيث عدد الفروع وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (٧) عند مستوى دلالة إحصائية (٠.٠٥) وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (وقيع الله ، ٢٠٠٨) وخلُصت الدراسة إلى أن جودة المعلومات المالية تؤدي إلى تحسين الإفصاح في القوائم المالية المنشورة .

التوصـــيات : بالاستناد إلى ما قام بهِ الباحثان من خلال هذهِ الدراسة وعلى النتائج التي تم التوصل إليها، توصي الدراسة بالتوصيات التالية :

١- الاهتمام بمتطلبات الإفصاح المتعلقة بقائمة المركز المالي والتطبيق لكل بند من البنود التالية: موجودات مالية موجودات متوفرة للبيع ، أرباح مقترح توزيعها ، مشتقات مالية – قيمة موجبة .

٢- الاهتمام بمتطلبات الإفصاح المتعلقة بقائمة الدخل الشامل والتطبيق لكل بند من البنود التالية: أرباح (خسائر) موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل .صافي التغيير في القيمة العادلة .

٣- الاهتمام بمتطلبات الإفصاح المتعلقة بقائمة التغيير في حقوق الملكية والتطبيق لكل بند من البنود التالية: صافي التغيير في القيمة العادلة ، أحتياطي عام ، أرباح مدورة .

٤- الاهتمام بمتطلبات الإفصاح المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية والتطبيق لكل بند من البنود التالية: الديون المعدومة ، (أرباح) خسائر إعادة تقييم موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ، ، موجودات مالية ، ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية .

٥- أن تطلب المنشآت توفير الإفصاحات في بياناتها المالية التي تتيح للمستخدمين تقييم ما يلي:

- أهمية البيانات المالية للمركز المالي للمنشأة .
- طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن البيانات المالية التي تتعرض لها المنشأة أثناء الفترة وفي نهاية فترة إعداد التقارير، وكيفية إدارة المنشأة لهذهِ المخاطر .

٦- وبناء على إستنتاج الدراسة الحالية يجب أن تقوم البنوك التجارية بطلب الإفصاح عن هذه المعلومات ، بهدف الموازنة بين هدفين:

- يجب أن تطبق متطلبات ثابتة على جميع المنشأة بحيث يستخدمون معلومات مقارنة حول المخاطر التي تتعرض لها المنشأة .
- يجب أن تعتمد الإفصاحات المقدمة على مدى استخدام المنشاة للأدوات المالية والمدى الذي تتحمل به المخاطر المرتبطة بها .

٧- العمل على إنشاء مركز متخصص يعني بدراسة الإفصاح للبنوك التجارية الأردنية

٨- قيام هيئة الأوراق المالية بمراجعة وتحليل المعلومات الواردة في هذه التقارير لتحديد مدى كفايتها مع فرض العقوبات والغرامات اتجاه ذلك ، وتطوير التشريعات المنظمة لعملية الإفصاح .

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

١. أبوشربة ، توفيق حسن يوسف(٢٠٠٩). ***" تقييم الإبلاغ المالي وممارسات الإفصاح للشركات المدرجة في سوق فلسطين لأوراق المالية على ضوء المتطلبات القانونية المحلية ومعايير المحاسبة الدولية وتوقعات المستثمرين "*** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عمان العربية ، الأردن.

٢. أبو نصار، محمد ، وحميدات ، جمعة (٢٠٠٩) . ***" معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية والجوانب النظرية والعملية " .*** ط٢ ، عمان : دار وائل للنشر.

٣. أحمد ، عبدالناصر شحده السيد (٢٠٠٨). ***" الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحللي الاوراق المالية في بورصة عمان "*** رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الإدارية والمالية ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ، عمان الأردن .

٤. جربوع و حلس، يوسف محمود و سالم عبد الله (٢٠٠٢) . ***"المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية "*** ، الطبعة الأولى ، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع .

٥.حمد ، محمد (٢٠٠٥) . ***" الإفصاح المحاسبي وأهميته في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية "*** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس

٦. حماد ، طارق عبدالعال (٢٠٠٢) . "مشكلات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في البيئة المصرية على البنوك" ، ***مجلة الإقتصاد والتجارة*** ، *جامعة* عين شمس ، العدد ٢ ، المجلد السادس عشر ، ص ص (١١٨-١٦٥) .

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Beuselinck **, C.** Deloof M. & Manigart S. (2008) "Private Equity Investments and Disclosure Policy" **,** ***European Accounting Review,*** Volume 17, Issue 4, PP. 607-639.

2. Halbouni, S. (2007),"The Degree of Harmonization of Accounting Practices within Jordan" ***Jordan Journal of Business Administration***, Vol 3, No 2 (2007) PP.

3. Al-Hijazin , I. (2005) , "The Disclosure Level of and its Relation with Size and Profitability in the Jordanian Commercial Banks" ***Unpublished Thesis'*** **,The Hashmimati University, Jordanian .**

4. Healy, P. M & Palepu , K. G. (2001), "Information asymmetry, corporate disclosure, and the capital markets: A review of the empirical disclosure literature **"** ***Journal of Accounting and Economics 31 (2001) 405–440***

5. Healy, P. M & Palepu , K. G. (2001), "Information asymmetry, corporate disclosure, and the capital markets: A review of the empirical disclosure literature" ***Journal of Accounting and Economics 31 (2001) 405–440.***

6. Jorgensen, B. N. & Soderstrom N. S. (2006), "Environmental Disclosure within Legal and Accounting Contexts: An International Perspective" Columbia ***University and the U.S. Securities and Exchange Commission.***

7. **Liyanarachchi,(2006).Do you want full disclosure of accountants in the financial statement of the company .**

8. Mohamat , S, H., & Mohd-Salehb N. (2010) " The Value Relevance of Financial Instruments Disclosure in Malaysian Firms Listed in the Main Board of Bursa Malaysia", ***Int. Journal of Economics and management 4 (2): 234-270* .**